



خطاب جلالة الملك

أمام أعضاء المجلس الجهوي للمنطقة الجنوبية الوسطى

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه
حضرات السادة :

إننا لمسرورون بقاءكم، وما زيارتنا هذه لكم إلا دليل آخر على تعلقنا أولاً بقم الضمير المهني، وتعلقنا ثانياً بالقيم التي جعلت من أجدادي وأجدادكم فريقاً واحداً تحدى الزمان وراهن الأحداث، فكان يخرج دائماً في رهانه منتصراً من المعارك التي يخوضها لجمع الشمل وتعميم الخير وضمان الكرامة والإستقلال لهذا الوطن العزيز.

إن رغبتنا في الإتصال بالمجلس الجهوي لأقاليم مكناش وخنيفرة وقصر السوق لدليل جديد على أننا نريد أن نسير دائماً في طريق الحوار، ذلك أن الفكر الواحد، كيفما كان ذكاؤه وضخامته، لا يمكنه أن يلم بجميع المشاكل، لأن الإنسان الذي يعيش مشاكل متعددة ومختلفة لا يمكنه أن يكون في نفس الوقت على بينة تامة من المشاكل المحدودة التي تعيشها جهة من الجهات، ونعتقد أخيراً أن التفكير الجهوي وبالتالي التفكير العمومي من شأنه أن يجعل كل مغربي يعتقد أنه مقصود بجميع ما يجري في بلاده، وأن الهامشية غير موجودة في المواطنة، إذ لا يوجد مواطن يعيش في وسط مشاكل وطنه ومواطن يعيش على هامشها، فالمواطنة والعمل الوطني، والعمل اليومي الجدي لا يعرف الهامشية، فلا بد إذن لكل واحد منا — سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الوطني — أن يعتبر نفسه مقصوداً بالذات بكل ما يقع في بلاده، مقصوداً فلسفياً وجغرافياً، فلسفياً، لأن كل ما يقع في بلده وكل ما يدخل عليها من إصلاحات يهمه بالذات، فالإصلاحات الإدارية تهم الفلاح ولا بد للصانع أن يعتبر نفسه مقصوداً بها. والإصلاحات التعليمية لا بد أن يعتبر الجهاز القضائي نفسه مقصوداً بها. جغرافياً، ذلك أن الذي أنجز بالجنوب لا بد أن يعتبر سكان الشمال أنفسهم مقصودين به والعكس بالعكس.

وزيادة على تنظيم جماعاتكم الجهوية أردنا أن تكون الأطر الإدارية ملمة بمشكل الجهة، لذا بيننا المجالس الجهوية على أساس طريف في الحقيقة، مبني على بدعة من البدع المستحسنة، ذلك أن كل عامل من عمال الأقاليم الداخلة في الجهة هو الذي يتولى كتابة المجلس الجهوي، فيمكن للإدارة أن لا تقتصر فقط على معرفة مشاكل الإقليم، بل تطلع ضمناً أيضاً على مشاكل الأقاليم المجاورة للإقليم الذي يمتلك الرئاسة، وهكذا تتداخل المعلومات، ويتداخل الإلمام بالتخطيطات والتقديرات وما يروج في أفكار المواطنين، لهذا أحضركم على أن تكون الجماعات الجهوية واعية دورها ومسؤوليتها، عارفة بأن لها العمل الحقيقي، لأن الجهوية حقيقة ملموسة في العالم من الناحية العلمية، ولا يمكن لأي أحد أن يعتقد أنه يستطيع القيام بعمل على الصعيد الوطني إذا لم يكن قادراً على القيام بعمل على الصعيد المحلي والصعيد الإقليمي والصعيد الجهوي، وعلى إيجاد روح واعية لتفكير جماعي وتفكير تواق طموح تفكير خلق وإبداع، تفكير مسابقة الزمن، بل تفكير التسابق إلى الخير والسباق مع الزمن.

هذا يؤدي بنا طبعاً إلى النظر في قضايا متعددة :

القضية الأولى التي سننطلق منها هي أن الزائر الذي يزور المغرب على بقة يجد مناخه جميلاً وطبيعته



متعددة الجوانب خلاصة جذابة وسكانه مضيافين، ولكن أعتقد أنه عندما يكون سائراً وينظر يمينا وشمالاً هناك وهناك يتخيل أن المغرب غير عملي، فهل هذا التصور حقيقي بالفعل ؟ كيفما كان الأمر فعلياً أن نضع في حسابنا أن المغرب يجب أن يكون ورشاً كبيراً دائب العمل من وجدة إلى أكدير، ومن طنجة إلى تافيلالت، وإذا لم نفهم أنه يجب علينا أن نكون بارين بأبنائنا كما كان آباؤنا بارين بنا، ولم نعمل بالمثل الذي يقول : غرسوا فأكلنا ونغرس فيأكلون فإننا نكون قد أخللنا بواجبنا، سيما وأن تزايد المواليد وقلة المواد الأولية وارتفاع الأثمان كل ذلك يجعل الجهود التي نقوم بها نحو أولادنا أكثر بكثير من الجهود التي قام بها آباؤنا نحونا.

في الحقيقة أود أن يتجول الإنسان في المغرب فيجده ورشاً لتطبيق التخطيط والقيام بعمليات لا يتحتم أن تكون الدولة قد فكرت فيها من الرباط، بل تكون عمليات تلقائية منبثقة من تخطيط جهوي أو إقليمي أو حتى بلدي وقروي، وهذا يمكن أن يقوم به الإنعاش الوطني وتقوم به جماعات قروية وبلديات ومجالس إقليمية وجهوية، كشق الطرق الثلاثية، وبناء دور للموظفين إذ أن عدداً من الموظفين ينفرون من العمل في بعض النواحي حيث لا يتوفرون على مسكن لهم سواء كانوا معلمين أو قضاة، ومثلاً غرس الأشجار التي تعطينا في آن واحد مناخاً جديداً وتخلق خشباً ومرعى جديداً، ومن غرس الأشجار إلى شق طرق ثلاثية، إلى بناء دور صغيرة، إلى إزالة الأحجار من الهكتارات التي سيمر الجرار منها وزد على هذه الأمثلة التي هي في الحقيقة تظهر كمسائل بسيطة ولكنها غير بسيطة لأن فيها منافع كثيرة.

المنفعة الأولى أنها تعلم المواطن من باب الفضيلة — أنه لا يوجد هناك شغل كبير وشغل حقير. فكل عمل إذا قيس بمرمى كبير يكون عملاً جليلاً إذا كان المرمى هو الترفيه، هو التقدم، هو الإزدهار، هو البناء، فلا يوزن العمل بالمظهر بل يوزن بالمرمى والهدف، فسيكون إذا تربية، فالمواطن المغربي لن يجد هناك عملاً حقيراً وعمالاً جليلاً.

ثانياً يمكننا أن نقضي بهذه الكيفية على التسول، لا أدري هل تفكرون مثلي ؟ ولكنني شخصياً كمغربي فقط بدون أية صبغة أخرى لا أرضى أن أرى هذا العدد من المسؤولين الذين يتجولون في المدن الكبرى بالخصوص، أو في بعض المدن المتوسطة، والذين يقدمون صورة مشوهة عن بلادنا مخالفة للواقع، وهؤلاء منقسمون إلى فئتين، منهم المحترفون ومنهم غير المحترفين، وغير المحترفين نجدهم عادة شباناً قادرين على العمل خرجوا من القرية والتحقوا بالمدن الكبيرة ليس لهم تخصص، ولا اختصاص، ولم يجدوا من يشغلهم، فبدلاً من التوجه إلى البادية ظلوا يضيعون شبابهم وأوقاتهم وأصبحوا حاقدين على المجتمع وأصبحوا فريسة لكل من يريد أن يستغلهم، فعلياً أن نشغلهم ونكرمهم ونعطيهم قوتهم اليومي المضمون مقابل عمل نافع في إطار البناء والإعداد للمشاركة في التخطيط.

ولذا نؤكد — وهذه مناسبة لتتجه لجميع المجالس الجهوية والقانون يقول إن المجالس الجهوية تجتمع بطلب من رئيسها أو بطلب من الكاتب الدائم لها، وأتمنى من جميع العمال الذين هم الكتاب العامون للجماعات الجهوية، وأقول هنا لجميع رؤساء المجالس الجهوية أنه بطلب منهم تجتمع المجالس وأعتقد على ضوء ما قلته وما سأقوله يجب على جميع المجالس الجهوية أن تجتمع من جديد لتعيد النظر في الأسس الجديدة التي نعيشها اليوم، ومعنى نعيشها اليوم ؟ لأننا ننتمي للأسرة العالمية، والأسرة العالمية تعيش جواً جديداً، لأن المرأة تغيرت، ووجوهنا ربما لم تتغير، ولكن المرأة تتغير، فعلياً أن ننظر من جديد، فنطلب منهم أن يجتمعوا في الحين، وينظروا في هذه



المشاكل وغيرها من المشاكل، فعلا سيقول المجلس الجهوي هذه المشاكل ليست من اختصاصنا، ونحن نطلب منكم توسيع دائرة تفكيركم واختصاصكم، وكما قلت لكم فإن المواطنة ليست فيها هامشية، ليس هناك مواطن هامشي ومواطن صلب المواطنة، الكل في المواطنة داخل في الحدود الوطنية، إذن في حدود المسؤولية، وإذا نحن انكبنا أولاً لنجعل المغرب ورشاً مستمراً صاحباً بالنشاط يستجيب لجميع هذه الحاجيات والأهداف التي ذكرت سيمكننا أن نخلق نفساً جديداً لسكاننا، وسنجعل الناس الذين لم يشتغلوا لأنهم عجزوا وكبروا ينظرون فينا نحن الشباب بعين الرضى والفرح، ويطلبون منا الإعانة، وسنكون نحن الشباب القادرين على الشغل مشغولين بنشاط، لأننا أدينا واجبتنا، ولأننا نفكر فيما سنعمله للغد، وسنعمل من الجيل الصاعد وأولادنا ينظرون إلينا ونحن نعمل ونجتهد، مع التأكيد مرة أخرى على أنه لا يوجد هناك عمل جليل وعمل حقير.

فإذا كان هذا الشيء يرمي إلى إعانة التخطيط إما بالمشاركة فيه بكيفية مباشرة أو الإعانة فيه بكيفية غير مباشرة لنتيجة بعض الجوانب الضرورية فأعتقد شخصياً وهذا تفكير سأعرضه على حكومتى بمجرد العودة بدون مراعاة هيكل التخطيط كله، أن الواجب يدعو لمراجعة التخطيط بدقة وإمعان، ونجدد في بعض الأبواب، وذلك لأسباب أهمها : أن هذا التخطيط وضع وتمت الموافقة عليه في شهر غشت، ومن غشت إلى الآن كانت حرب أكتوبر تلك الحرب المباركة السعيدة على الأمة العربية والإسلامية، ولكن من جراء تلك الحرب يمكننا أن نقول إن الرقعة الاقتصادية في العالم كله تغيرت تغيراً نهائياً من جهة الأثمان ومن جهة العملة ومن جهة المعاملات والبيع والشراء، وحتى قانون العرض والطلب، فكنا قررنا أسبقيات علينا أن نبحث الآن هل يا ترى ظلت تلك الأسبقيات قائمة أم أن هناك أسبقيات الأسبقيات، ومن الأسبقيات يجب أن نرى هل هناك واحدة أم اثنتين يجب التركيز عليها. لا أقول إن هذا سيضخم الطلب الحالي للتخطيط ولا أقول إن نزيد في الإعتمادات سنطلب قروضاً، واليوم لا توجد دول لا تدفع قروضاً، وهي تفضل أن تقرض أموالاً مقابل مشاريع، كيفما كان الحال لا أقول إن المسألة تنتهي بزيادة الإعتمادات، ولكن يجب أن نرى على ضوء ما طرأ في العالم والأثمان التي ارتفعت والمسائل التي كانت هامشية أصبحت أولية، والمسائل التي كانت أولية أصبحت اليوم استراتيجية، يجب أن نعيد النظر في عدد من الميادين :

مثلا الميدان المعدني، علينا أن نرى كم من الإعتمادات صرفتها الدولة على التنقيب، أليس هذا هو الوقت للزيادة في اعتمادات التنقيب ؟ على الدولة أن تنظر في عدد من المناجم أغلقت وكان يملكها الأجانب وهم في الخارج وكانت تكاليفها أكبر من الإنتاج، ولكن اليوم ارتفع ثمن المعدن بنسبة جعلته راجحاً جداً، إذن علينا أن نرى هؤلاء الأشخاص الذين يوجدون في الخارج إما أن يفتحوا أو ننظر في استرجاع تلك الرخص الممنوحة لهم بكيفية من الكيفيات، ونستثمر معادنا عن طريق التعاونيات أو الشركات العامة مع الخواص، أو الخواص وحدهم، أو شركة جهوية تكون لها الأسبقية على جميع المناجم المغلفة الآن والتي يجب أن تكون مستعملة بحيث إن مسألة التنقيب على الموجود أو الزيادة في الموجود مسألة ضرورية لإعادة النظر من حيث التخطيط، لأن الجهد الذي كان يظهر لنا كافياً في شهر غشت أصبح الآن قطرة من بحر.

مشكل المعادن، مشكل مراهنه، ليست هناك ضمانه مائة في المائة بحيث أن مجرد الشروع في الحفر يضمن المعدن، ولكن هناك موازنة بين الأموال التي تصرف في التنقيب وفي ما يمكن استخراجها من الأرض، فإذا لم يمكن ذلك الفرق الكبير بين التخمين وبين الدخل تكون العملية رابحة.



كذلك علينا أن نعيد النظر فيما يخص الفلاحة مثلاً، علينا أن نرى الإعتمادات، لماذا لا يقنع المغرب إلا بـ 20 ألف هكتار في السنة للإستثمار، أعتقد شخصياً أنه عدد غير كافٍ، بل أعتقد أنه عدد سنوي ضد الإقتصاد، وذلك لأسباب متعددة، عندما نبني سدّاً نعمل حسابات للدخل الحالي والدخل المنتظر فنجد قيمة حسائية، وهي الثروة الزائدة بسبب وصول الماء إلى الأرض، فنجد أن الدخل مضروب في ثلاثة أو خمسة أو ستة، وذلك إذا بقينا في حد زمن معقول، أما إذا تجاوزنا ذلك الحد الزمني فالقيمة التي ننتظرها زيادة نظراً لتضاعف السكان، وارتفاع المعيشة والأمان تصبح أن السد الذي بنيه عوض عشرين أو خمسة عشر عاماً يدخل أرباحاً لا يتجاوز التكافؤ مع الحالة، ثانياً غير اقتصادية وغير مالية، لأن عشرين ألف هكتار سنوية تجعل السدود عادة عندها بين 50 و 60 سنة من العمر، معروف أن سدّاً ما لا يعمر أكثر من 50 أو 60 سنة لأسباب متعددة، وأغلب الأسباب وأكثرها أن الماء عندما يأتي يحمل معه الرواسب التي تملأ السد مما يجعله يتهدم بعد 60 سنة، ويعتبر الناس أن السد قد استوفي ثمنه مرات وأصبحت العملية رابحة، فإذا كان كل سد بنيه إذا حذفنا 15 عاماً من حياته سنكون قد بنينا سدوداً بمئات الملايير وعوض أن نمر 60 أو 50 عاماً لا نعيش سوى 40 أو 35 عاماً، لأن استثمارها كله لا يتبدى في وقته المناسب، ونجد إذاً أن 20 ألف هكتار لا تكفي للتغذية ولا للتصدير ولا لإرضاء الطلب، فإن الشخص تأخذ منه أرضه ويقول له : سأخذ أرضك لكي أبنيا لهذا وبعد ذلك سأجزئها وبعد ذلك أملؤها لك بالماء فكم سأتركه ينتظر ؟ وماذا أعطيته مقابل ذلك غير مد أرضه بالقنوات، ماذا تراه سيأكل، وبماذا عوضت له ما أخذته منه، لأن 20 ألف هكتار ليست اقتصادية بل ضد الإقتصاد وضد السياسة المالية، بل وضد الطموح السياسي للفلاحين، كذلك و 20 ألف هكتار سنوياً هي بمثابة قطع لكل تخطيط.

ولكي تنمم الخمسمئة ألف هكتار نلزمنا خمس تخطيطات لمدة خمس سنوات أو 30 عاماً، وهذا غير معقول، فلهذا بمجرد اللقاء مع الأطر الفلاحية يجب أن نذاكر جدياً وبصفة نهائية وعلى انفراد، وسنناقش ذلك اعتماداً على الأرقام حول ما ينقص تلك الأطر، فإذا كان الأمر يتعلق باليد العاملة سيهدم الإنعاش الوطني باليد العاملة، وإذا كانوا في حاجة إلى القنوات فالشركة المغربية لقنوات المياه وجدت لكي توفر لهم حاجتهم منها، وإذا كان ينقصهم المهندسون فإنني أفضل شخصياً استقدام مهندسين أجانب بزيادة 300 أو 400 مليون سنوياً وأربح كل سنة 6000 أو 10.000 هكتار عوض 3000 هكتار في كل سد، أخيراً سنكون قد وفرنا سنتين أو سنة ونصف من التنقيب ومن تحليل الأرض، لما أتيت بالماء وجدتم الأهالي يحرثون نوعاً من الحرث، فوفروا لهم الماء وليحرثوا ما يحرثونه وليزرعوا ما يزرعون، أما البحث الفيدولوجي كما يسمونه فلنقم به بعد ذلك، فعندما يتوفر ذلك سيكفينا القول : أوقفوا هذا أو قوموا بذلك، ولا بد أن نعيد النظر في التخطيط الخماسي على أساس عدة مسائل، منها التنقيب عن المعادن، ومنها سياستنا الصناعية، ومنها مسألة الفلاحة، وأمل أن نزيد في الإعتمادات وإذا ما عرفنا حقيقة كيفية توجيه الإعتمادات سيمكننا على ضوء الحالة الجديدة التي يعيشها المغرب في إطار الأسرة العلوية ربما سيمكننا انتظار الخير الكثير من مراجعة بعض الأبواب من التخطيط، وهذا بالطبع يقتضي قبل كل شيء إدارة تستجيب للأهداف، وللضروريات، معنى ذلك أن الوزارات في الرباط لم تقم بمثل ما قمنا به سابقاً في أسرة قواتنا المسلحة الملكية، وما نزال نقوم به، فالموظف العسكري لم يعد له وجود، فقد كان في الماضي كل من يراد به العقاب نرسله



إلى الجنوب والحالة هذه علينا أن نرسله كذلك للمحلات التي لا يوجد بها أي شيء، لأن من سينجح في المكان القاسي سوف ينجح في الأماكن السهلة، فكلما تعلم الموظف مدنياً كان أم عسكرياً، مهندساً فلاحياً كان أم مهندساً للأشغال العمومية طيبياً كان أم قاضياً، كلما نجح في النواحي النائية، وكلما نجح مع قلة الوسائل سيكون أنجح حينما يعود إلى المدن الكبيرة، وثانياً لا بد له في الحقيقة أن يتذوق شيئاً من المرارة ويتذوق شيئاً من العيش الغير الرغيد، وأفضل أن يتذوق ذلك مادام صغير السن أي قبل أن يتزوج، وبمجرد خروجه من المدرسة ودخوله إلى الوظيفة العمومية نرسله لمدة 4 أو 5 سنوات إلى النواحي النائية، لأنه مع ذلك حتى لو لم يكن ذكياً جداً أو شعر بالحرارة أو لم يجد هناك ترفيحاً سيكون آنذاك وحيداً، فلا يمكن أن ندع الرجل إلى أن يغادر المدرسة ويتوظف ويتزوج ويكون على أولاده الذهاب إلى المدرسة وربما لن تكون هنالك مدارس وبخلاف المدن الكبيرة بل يجب علينا أن نرسل أحسن ما عندنا إلى النواحي النائية، نواحي الحدود التي تعتبر من أعر النواحي عند كل مغربي فمن مدينة الناظور ووجدة إلى مدينة طرفاية، جميع هذه النواحي يجب أن تكون نصب أعيننا، لأن الحدود ومناعتها ليست هي تلك المرسومة على الخريطة، والتي تظهر في شكل خط أبيض وأحمر وأسود، ولكن مناعة الحدود هي سلامة تفكير سكان الحدود، ومناعة الحدود هي اطمئنان سكان تلك الحدود، هي رغبتهم لكي يبقوا على ما هم عليه لا أن يبدلوا ويغيروا ما هم فيه بغيره، ويمكننا أن نبني هذه الأسوار وهذه المناعة إذا فهمناهم في الحقيقة، وفهمناهم بفكرة خاصة ونظرنا إليهم بنظرات خاصة، علينا القيام بعدة عمليات في بعض الأقاليم الصحراوية، ولا يكون مرماناً دائماً هو الحساب الاقتصادي أي أن نرى العملية الاقتصادية كم هو مدخولها ؟ فالهنا كذلك يعتبر ربحاً اقتصادياً، وكنت أريد أن يبقى اليمين واليسار في شغل دائم لأنه في بعض الأحيان يقتضي الطرح كذلك الربح حتى من باب التأمين، أي أن يأمن الإنسان على راحته، وهي بمثابة ربح، فالربح ليس دائماً مادياً بل هناك ربح معنوي، فكذلك على المجالس الجهوية أن ترى هذه الرؤية، أريد من تجار مكناس أن يتحركوا ويتعاونوا مع كبار الكسابين بخنيفة ويفكروا شيئاً ما في غيرهم من الناس الذين يتمون إلى ناحية الريصاني مثلاً أو الذين يقطنون في قصر السوق وكوليمة حيث لا يوجد أي شيء وبين كوليمة وتوجدات يفكروا فيما يلزم القيام به، ولا ننكر دور معامل الزيت بناحية مكناس، ويمكننا بذلك إعانة مربى المواشي بناحية خنيفة، وكذلك ممتلكي النخيل بقصر السوق، وكذلك بالنسبة للذين لا يمتلكون أي شيء، فالتكافؤ والتكافل الحقيقي الدستوري الإسلامي المغربي هو أن يأخذ القوي بيد الضعيف، وكذلك الغني بيد أخيه الفقير.

ولهذا الغرض أنشأنا المجالس الجهوية، ولا سيما أنه ربما يوجد في هذه النواحي الخالية من المعادن أو من الخيرات ما يدر الكثير على الأقاليم التي نعتبرها غنية بكيفية تقليدية، ولنفرض مثلاً أنه في مدينة طرفاية وجدنا كثيراً، وهذا ليس على الله بعزیز، فيمكن آنذاك أن تنفع طرفاية أكدير، ولذلك فالتفكير الجهوي هو من وجهة التفكير الجماعي، أي أن يأخذ كل واحد بيد أخيه، عليكم أن تفكروا من جهتكم في كل ما من شأنه أن يعيد صباح مساء الحماس، وروح العمل، وعليكم أن تعرفوا أن الحياة يعتبرها عدد من الناس معتركا، وهذا مبتذل، فالحياة أمثلها بصحراء قاحلة لا بد للإنسان أن يمر منها وهذا مبتذل، وهي بمثابة صور شعرية يتخيلونها، وأنا أقول بأن الحياة بمثابة إنسان قاعد فوق جبل — وسط ثلوج — إذا ترك ناره فإنها ستخمد ونارنا نحن هي الحماس، الحماس يتجدد بالطبع، له ألوان، له أنواع حسب هواية الشخص وحسب عمله وحسب محتواه الفكري، فما من أحد يترك نار حماسه تنطفئ إلا وكان من الصعب أن تشتعل من جديد في جبل من الثلج بدون



حطب، فأنتم أهل الأقاليم جميعاً وأنتم مع جميع الأقاليم والجهات، عليكم أن تكونوا بالنسبة للجهات بمثابة أولئك الناس الذين يحملون الحطب لكي لا تنطفئ تلك النار، ولا تنتظروا منا أن نحمل لكم دائماً الحطب، بل فبأعمالكم ومبادراتكم بل وربما سيكون وحكم أحسن من وحيث نحن، أو ربما سيكون ما ننجزه في خمس سنوات سيتحقق بواسطة مبادراتكم في ظرف سنتين، وريح الوقت إذا هو بمثابة ربح للمال، إن القانون ينول للجماعات الجهوية الاجتماع مرتين كل سنة، ولنفرض أن جماعة جهوية اجتمعت ثلاث مرات في العام هل تتصورون أنني سأقول إنكم خرجتم عن القانون؟ وأحيلكم على المحكمة؟ هذا ليس معقولاً، فلتجتمعوا حتى خمس مرات في السنة إذا كنتم ستجلبون الخير، فلتجتمعوا طول السنة، بل إنكم لا تجتمعون، فلذا أقول لكم بأن المغرب يجب أن يكون ورشاً، لا بالسواعد فقط، بل بالأدمغة كذلك، وحتى إن استوجب أن لا ينال، وإذا نام فلنم بحسده لكن فكره لا يجب أن ينال، وهذا كذلك من باب الحماس الذي يجب عليه أن لا ينطفئ، فالإنسان الذي ينال تفكيره بالليل فاعلم أن لا حماس له، فمادام القلب لا يحث الإنسان على التفكير والبحث فالإنسان لن يصل أبداً، لأن النجاح في الحياة كمثل العلم، ويقول الحكماء: «العلم إذا أعطيتك كلك أعطاك بعضه، وإذا أعطيتك بعضك لم يعطك شيئاً»، ومعركة الدنيا هي معركة التنمية، ومعركة الطموح، ومعركة الشعوب، ومعركة الناس الذين يريدون أن يعيشوا، إننا نعيش عصر أبولو، ولا أقول بأننا سنصنع صواريخ كي نصعد إلى القمر، ولكن عار علينا أن نكتفي بالإهتمام بالملايس، بل علينا أن نفكر في معاشة أولئك الذين صنعوا تلك الصواريخ ولا نصنعها، ولكن بمستوانا الفكري، فإذا لم نعط أنفسنا كاملة للمعترك فلن يعطينا جزءاً منه، وعلينا من جهتنا أن نبلغ الإدارة، ونزيد من مجهودنا لكي تكون الإدارة أكثر نزاهة وأكثر فعالية، وأكثر قرباً من المواطنين لكي تكون أحسن جودة، لكي تتمكن من سد جميع الثغرات، ونحن الآن منكبون على مشكل مهم جداً من ناحية الأطر الداخلية، وهو مشكل الشيوخ، وفي الحقيقة إذا أمكننا الرجوع إلى الحل القديم الأصيل الذي كان معروفاً، أي أن الشيخ — المختار — بنزاهة، والقبيلة التي اختارته ستحمده الله على اختيارها أو تعض أصابعها ندماً عليه، ولكن الإختيار الحقيقي هو اختيار أناس يمثلون النزاهة والإستقامة والتفكير السليم، لأن عدداً من الناس نعرفهم نفروا من قبيلتهم فراراً من الشيخ، ففي بعض الأماكن حيث لا يوجد قائد، أو قائد ممتاز يكون الشيخ ريثاً يسد ذلك الفراغ يتصرف، ولا يشترط في الشيخ ما يشترط في غيره من الموظفين، فلكي أقول لكم إننا نفكر حتى في مشاكلكم الصغيرة، ومن جهتكم عليكم مساعدتنا، فإذا ساعدتونا بابتكار الأوراش، وابتكار الأعمال، فإننا في الحقيقة على استعداد للوقوف معكم، شريطة أن لا تمروا من الطريقة الروتينية، فليجتمع المجلس الجهوي ويرفع تقريره إلى العامل بصفته الكاتب الدائم لوزير الداخلية، ويحمله بدوره إلى الوزارات المعنية بالأمر، فيجيبه الكاتب أن هذا غير داخل في التخطيط، أو ربما عليه الإنتظار لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر، وبعد ذلك سيتوجه إلى المالية، وسيحال على الوظيفة العمومية، فإذا كنتم ستجتمعون لكي تذهب ملتصاتكم ضحية الروتين الإداري من الأفضل أن لا تجتمعوا، ولكن إذا أنتم اجتمعتم، فعلى كاتب المجلس وعامل الإقليم أن يأتي إلى الرباط بتقرير في ثلاث نسخ، الأولى تدفع مباشرة للوزير الأول، والثانية تذهب إلى وزير الداخلية، والثالثة للديوان الملكي وسيكون الجواب على ملتصاتكم إما بالقبول وإما بالرفض، وفي الحالة الأخيرة سيكون الرفض معللاً، فأملئ أنني بواسطة هذا المجلس الجهوي نستطيع حل جميع مشاكل المغرب الإقتصادية والصناعية ومشاكل الماشية والغابات. وأقول لجميع رعايانا الذين يهمهم مشكل الغابات بجنوب المغرب ووسطه، وشماله بأننا منكبون على دراسة هذا الملف وسوف نوافيكم إن شاء



الله بنتيجة هذه الدراسات وبأخبار حول القانون الجديد للغابات مما سيدخل عليهم السرور ونضمن للمغرب المحافظة بل المزيد من الثروات الغابوية، بحيث إن مشكلة الفلاحة والصناعة بإقليم مكناس ومشكل الغابات والماشية بالخصوص بإقليم خنيفرة ريثما يمدّها الله بالاستثمار، والنفط الحجري الذي يتوفر عليه هذا الإقليم، والتنقيب والمعادن واستغلال الأراضي الصحراوية لإقليم تافيلالت. هذه هي في الحقيقة المشاكل التي نواجهها في المغرب، فأنا سعيد في هذه المناسبة بلقائي معكم ومع هذه الجهة المباركة لأنها أتاحت لي الفرصة لأتوجه إلى جميع جهات مملكتي، وأملّي في الله أن يكون هذا الخطاب منطلقاً جديداً لحماسنا، ذلك أن الحماس يحتاج إلى أن يغذى يومياً، ويحتاج إلى منطلقات تتجدد، لأن الحماس أعدى أعدائه هو الملل، فالتجديد والإبتكار والمواظبة هي السر في المحافظة على الحماس والحماس هو الذي يعطي للحياة ذوقها ومذاقها.

أملّي في الله سبحانه وتعالى أن يكون هذا اللقاء منطلقاً جديداً لأن لقاءتنا خير، وهذا كذلك كله خير، حتى نرى إن شاء الله بلادنا كما نحب، وحتى نحقق فيها ما نريده لأبنائنا وأبناء أبنائنا وأجيالنا المقبلة.

أعانكم الله ووفقكم لما فيه خير البلاد، وأهمننا جميعاً السداد والرشاد.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ألقي بأرفود

الجمعة 28 صفر 1394 — 22 مارس 1974